مسألة الهند وقضية الباكستان

سبق أن تناولنا مسألة الهند على صفحات هذه المجلة[1]، وشرحنا بالتفصيل مراحلها المتعاقبة بصفة عامة، والآن نعرض إلى ناحية خاصة من نواحيها برزت فى العهد الأخير برو زاً يلفت النظر، وتكاد لدقتها وتعدد نواحيها أن تغدو قضية مستقلة بذاتها.

تلك هى مسألة الباكستان، أو مسألة الدولة الاسلامية الهندية المنفصلة التى اتخذتها الكتلة الاسلامية بالهند شعاراً لها، وجعلتها قبلة أمانيها السياسية.

ولقد سمعنا من السيد محمد على جنة زعيم الرابطة الاسلامية، وهى الهيئة السياسية التى ينضوى تحت لوائها مسلمو الهند، عند مروره أخيراً بمصر أقوالا تدلى بما وصلت إليه المسألة الهندية من الدقة، و بما يعلقه المسلمون الهنود من أهمية بالغة على تحقيق أمانيهم فى مسألة الباكستان.

إن مسألة الباكستان أحدث عناصر المسألة الهندية، ولم تظهر فى ميدان الصراع بين المسلمين والهندوس بصفة جدية قبل عشرة أعوام، وكان الداعى إلى ظهورها أسبابا وعوامل سياسية واجتماعية حملت كثيراً من المسلمين المستنيرين على الاعتقاد بأن مستقبل المسلمين فى الهند الجديدة المستقلة وفى ظل الأكثرية الهندوسية الساحقة لن يكون مأموناً أو زاهراً إذا لم يكن للمسلمين أنفسهم ضمانات سياسية وطائفية خاصة تحميهم من طغيان الهندوس.

ولقد سارت المسألة الهندية وسار الكفاح القومى الهندى منذ بدايته فى أواخر الحرب العالمية الأولى على أسس قومية مشتركة وتضامن تام بين الهندوس والمسلمين. وكان السيد جنة زعيم المسلمين الذى يحمل اليوم لواء الباكستان، فى طليعة المجاهدين يومئذ فى سبيل تحقيق الوئام الدائم بين الطائفتين

(١) الكاتب المصرى عدد ١٢ (سبتمبر ١٩٤٦).

الكبيرتين . وكان ميثاق لكنو الذى عقد بين الفريقين فى سنة ١٩١٦ عنوان هذا الكفاح القومى المشترك ، وهو الذى اتخذته السياسة البريطانية أساساً لوضع الاصلاحات الدستورية التى عرفت باسم قانون مونتاجو وشلمسفورد وصدرت فى سنة ١٩١٩ كخطوة أولى فى معالجة المسألة الدستورية الهندية .

ولكن الحوادث أثبتت فيما بعد أن الأكثرية الهندوسية لا ترى فى الكتلة الاسلامية سوى طائفة من طوائف الأقليات ، وأنها تجرى فى سياستها وتصرفاتها على هذا الاعتبار ، وأن فكرة التضامن القومى التى آمن بها المسلمون حيناً لم تكن

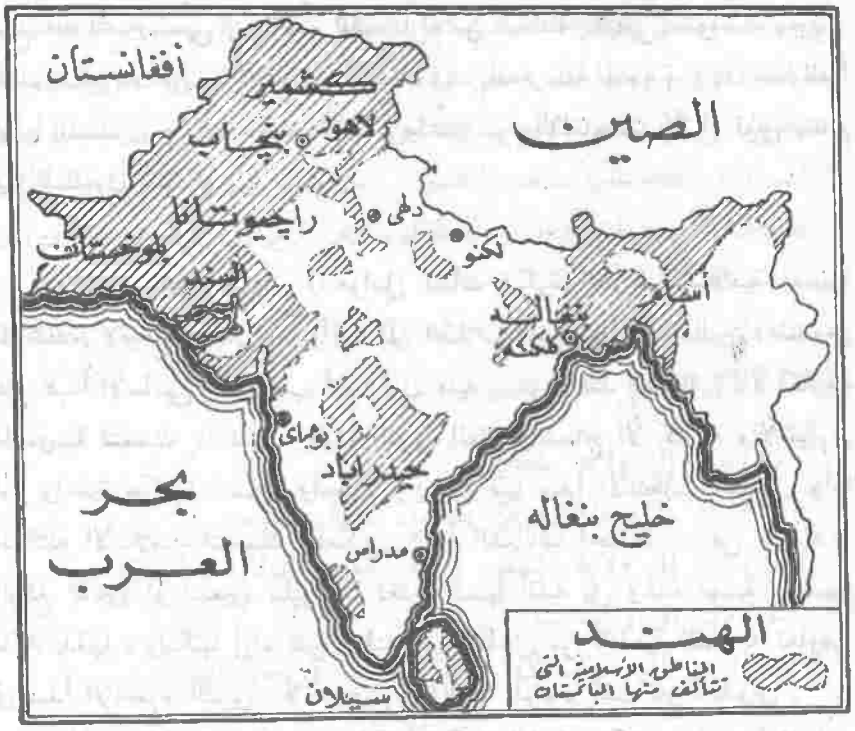

إلا سراباً خادعاً تروج له الأكثرية تمكيناً لسلطانها الذى يدعمه تفوقها العددى الساحق . ذلك أن الهندوس يبلغون زهاء ٢٢٠ مليوناً ، ولا يبلغ المسلمون سوى ثمانين أو تسعين مليوناً .

وقد ظهرت نيات الهندوس بوضوح فى مؤتمر الطاولة المستديرة الذى عقد فى لندن سنة ١٩٣٠ لبحث المسألة الهندية ؛ فقد تمسك الزعماء الهندوس وعلى رأسهم

غاندى بالقاعدة القومية فى حل المسألة الهندية ، وأبوا الموافقة على منح المسلمين أية ضمانات خاصة ، و بذلك أخفق المؤتمر . ولما صدر قانون الهند الجديد فى سنة ١٩٣٥ وأقيمت بمقتضاه حكومات برلمانية محلية فى الولايات الهندية ، عانى المسلمون فى ظل حكومات الأكثرية الهندوسية أشد ضروب الاضطهاد والظلم ، واتخذت هذه الحكومات الهندوسية ضدهم خطة سافرة من الاضطهاد المنظم فى سائر المرافق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، وأرغموا فى أكثر من ولاية على مراعاة بعض الطقوس الهندوسية ، وتعالت أصوات المسلمين بالشكوى من هذا الاضطهاد ، ولبث زعيمهم السيد جنة يجاهد لدى نائب الملك ولدى الحكومة البريطانية لرفع هذه المحنة ، حتى قرر نائب الملك بما له من السلطة بمقتضى دستور سنة ١٩٣٥ إلغاء هذه الحكومات الاقليمية ، وذلك فى ديسمبر سنة ١٩٣٩ وكان هذا ظفراً عظيما للمسلمين وللرابطة الاسلامية ، واعتبر يوم الالغاء عيد إنقاذ قومى يتقدم فيه المسلمون بالشكر إلى يومنا .

فى مهاد هذه الظروف والعوامل نشأت فكرة الدولة الاسلامية الهندية المستقلة . وترجع بواعثها كما رأيت إلى الخلاف الجوهرى بين المسلمين والهندوس على المبدأ الأساسى الذى يجب أن يكون عليه دستور الهند المستقلة . فالأكثرية الهندوسية تتمسك بما تسميه المبدأ القومى العام واندماج الأكثرية والأقلية فى أمة واحدة يحكمها دستور واحد ، و يطبق فيها مبدأ الانتخاب العام . وأما الكتلة الاسلامية فتتمسك بالعكس بمبدأ الضمانات الخاصة ، وهى بتعدادها البالغ ثمانين أو تسعين مليوناً لا تعتبر نفسها أقلية بل وحدة قومية وسياسية قائمة بذاتها ، ولكنها إزاء تفوق الهندوس الساحق من الناحية العددية تعارض فى مبدأ الاندماج القومى ؛ لأنه يعنى فى نظرها الوقوع تحت نير الهندوس .

هذا من الناحية السياسية . ولكن الكتلة الاسلامية الهندية ترجع أمانيها فى قيام الدولة الاسلامية المنفصلة أيضاً إلى بواعث تاريخية وأدبية ؛ فقد حكم المسلمون الهند قروناً وأنشأوا لهم بها حضارة زاهرة لها مميزاتها الخاصة ، والكتلة الاسلامية وريثة هذا التراث التاريخى تنظر بعين الجزع إلى احتمال وقوعها تحت حكم الأغلبية الهندوسية . هذا إلى أن الكتلة الاسلامية لها دينها الخاص ولغتها الخاصة ومميزاتها العنصرية والأخلاقية الخاصة ، فكيف يمكن بعد ذلك أن

تسمح هذه الكتلة لنفسها بالانزلاق إلى بحر الهندوس الخضم فيطغى عليها و يطمى سائر مقوماتها ومميزاتها !

والمسلمون الهنود لا يريدون أن يتحرروا من السيطرة البريطانية ليسقطوا بين براثن السيطرة الهندوسية ، ولكنهم يريدون استقلالهم القومى الخاص أسوة بالهندوس أنفسهم .

وقد أخذت أمانى الكتلة الاسلامية تتبلور منذ ظهورها من الناحية الجغرافية ، تبعاً لمواقع الولايات الهندية التى تسكنها أكثريات مسلمة . ومنذ سنة ١٩٣٣ أخذ أحد الزعماء المسلمين وهو السيد رحمت على المحامى ينادى بوجوب استقلال الولايات الهندية التى تضم أكثريات مسلمة فى كتلة جغرافية وسياسية موحدة . ولما كان معظم هذه الولايات يقع فى الشمال الغربى للهند فقد اصطلح على أن تسمى هذه الكتلة من الناحية الجغرافية « باكستان » وهو الاسم الذى أطلقه عليها صاحب الدعوة . ومعنى « باكستان » بلاد « الباك » . وكلمة باك بالأوردية معناها تقى أو طاهر ، وهى ترمز إلى كل ما هو مقدس ونبيل فى حياة المسلم .

وتمثل الأحرف التى يتكون منها هذا الاسم بداية أسماء الولايات الهندية الشمالية الغربية على النحو الآتى :

ب) ترمز إلى ولاية بنجاب
ا) يراد بها « أفغان » ممن يقطنون الشمال الغربى
ك) ترمز إلى ولاية كشمير ، وهى إحدى الولايات المستقلة
س) ترمز إلى ولاية سند
تان) ترمز إلى بلوخستان ، والأحرف هنا فى نهاية الكلمة

وتتلخص دعوة الباكستان فى كلمة واحدة هى قيام الدولة الاسلامية المنفصلة . ومع أنها تتركز من الناحية الجغرافية فى الولايات الشمالية الغربية إلا أنها ترمى أيضاً إلى إدماج جميع المناطق الأخرى التى بها أكثريات إسلامية مثل بنغالة والولايات الوسطى فى هذه الدولة الاسلامية المنفصلة .

ولا ترجع فكرة الباكستان إلى أساس طائفى فقط بل تذهب إلى آفاق أوسع مدى . و يرى فيها الهنود المسلمون اليوم مسألة قومية أكثر منها

طائفية ، وأن قضية الهند الكبرى لا يمكن أن تحل حلا نهائيا إلا على هذا الأساس ، أعنى تسليم بريطانيا والهندوس بأن تستقل الكتلة الاسلامية كأمة موحدة فى هذا النطاق الجغرافى ، وأن يكون للدولة الاسلامية المستقلة (باكستان) نفس حقوق الدولة الهندوسية (هندوستان) ونفس الحقوق التى تتمتع بها الدول المستقلة الأخرى .

وتعتبر حركة الباكستان أول ثورة للوعى القومى الاسلامى فى الهند منذ سقوط الدولة الاسلامية المغلوبة . وقد أثرت الدعوة فى عقول الشباب المستنير أعظم تأثير ، وذاعت بين جماهير المسلمين ذيوعاً عظيما ، حتى أصبحت شعار الأكثرية العظمى من المسلمين . وقد أعلنت الرابطة الاسلامية فى مؤتمر لاهور فى سنة ١٩٤٠ عزمها الذى لا يتزعزع على التمسك بميثاق الباكستان .

ويسود بين الكتلة الاسلامية الهندية اليوم شعور عميق بأنها تكون أمة مستقلة بذاتها وبخواصها ، وأن لتراثها السياسى والاجتماعى أهمية لا يمكن الاغضاء عنها ، وأن موقفها وأمانيها أضحت تكوّن عنصراً حاسماً فى أية تسوية توضع لحل القضية الهندية .

تلك هى وجهة نظر الكتلة الاسلامية الهندية فى شأن قضيتها القومية ، وتلك هى البواعث والاعتبارات التى يرجع إليها تمسكها بقيام الدولة المسلمة المستقلة .

وقد أشكل على الكثيرين فهم موقف مسلمى الهند ، ورأى البعض فى اعتراضهم على قيام الدولة الهندية المتحدة وتمسكهم بقيام الدولة المنفصلة خروجاً على الاتحاد القومى وإهداراً للمبادئ الوطنية وممالأة للاستعمار البريطانى . ولكن هؤلاء لم يفهموا المسألة على حقيقتها ، ولعلهم بعد استعراض هذه البواعث والاعتبارات القومية التى يسوقها المسلمون تبريراً لموقفهم يصححون هذا التصوير الخاطئ لفهم قضية الباكستان .

وقد اهتم الزعماء الهندوس بأمر هذه الحركة الاسلامية القومية ، وأخذوا يتوجسون شرا من عواقبها ؛ لأنها تحول دون بغيتهم فى سيطرة الأكثرية الهندوسية على مصاير الهند الجديدة ، وهم يحاولون كسب السياسة البريطانية إلى جانبهم ، وإقناعهم بأن هذه الحركة أو أية حركة مماثلة أخرى إنما هى خطر على مصير الهند المتحدة ومصالح بريطانيا ، كما أنها خطر على مصير الأقليات الهندوسية فى الولايات الاسلامية .

وقد كسب الهندوس فيما يبدو الجولة الأولى فى هذه المعركة العنصريه السياسية ، وتقدمت الحكومة البريطانية إلى الهند بمشروع التسوية الجديد فى مايو الماضى خلواً من كل ضمانة خاصة للأقليات . وخلاصته أن تؤلف فى الحال حكومة هندية مؤقتة يتولى سائر مناصبها الهنود ، وتقوم بوضع دستور الهند الجديد جمعية تأسيسية تمثل فيها الطوائف الكبرى كل منها حسب نسبتها العددية ، وأن يقوم الدستور الجديد على أساس اتحاد قومى يشمل الهند البريطانية والولايات المستقلة مع اختصاص مشترك فى شؤون الدفاع والمواصلات والسياسة الخارجية ، وأن يقوم مجلس تشريعى مشترك ، وأن تحتفظ الولايات بالاشراف على الشؤون المحلية الأخرى ، وأن تؤلف حكوماتها المحلية الخاصة على أساس القواعد الدستورية .

وهكذا استبعد مشروع الباكستان من التسوية الجديدة ، وأهملت مطالب المسلمين الانفصالية . وكان من جراء ذلك أن عارضت الرابطة الاسلامية هذه التسوية بكل قواها ورفضت أن تشترك فى تنفيذها ، وقامت الوزارة الهندية الجديدة دون اشتراك الرابطة الاسلامية فيها ، وقامت الجمعية التأسيسية أيضاً دون أن يشترك فيها نواب الرابطة الاسلامية . ويبلغ عدد أعضاء هذه الجمعية ٣٨٩ وفقاً للنسبة العددية لمختلف الطوائف ، منهم ٨٠ نائباً مسلماً . وقد افتتحت فى اليوم التاسع من ديسمبر الماضى ، ولم يشترك فى أعمالها سوى ٢٢٢ نائباً منهم ٢٠٥ من نواب حزب المؤتمر الهندوسى وستة نواب مسلمين من المشايعين لحزب المؤتمر . وعلى ذلك فلا يمكن أن يقال إن هذه الجمعية التأسيسية تمثل الهند تمثيلا صحيحاً ، وهى لا تمثل بوضعها الحاضر سوى الأكثرية الهندوسية .

وقد حاولت الحكومة البريطانية قبيل افتتاح الجمعية التأسيسية بأيام قلائل أن تبذل مجهوداً أخيراً للتوفيق بين المسلمين والهندوس ، فدعت الباندیت جواهر لال نهرو زعيم حزب المؤتمر ورئيس الوزارة الهندية الجديدة والسيد محمد على جنة زعيم الرابطة الاسلامية إلى لندن ، وجرت بينهما وبين مستر أتلى رئيس الحكومة البريطانية محادثات لم تسفر عن أية نتيجة . وعرض الباندیت نهرو على الجمعية التأسيسية يوم افتتاحها مشروعاً لاعلان الهند جمهورية اتحادية ذات سيادة ، وأن يشمل دستورها المستقبل كل أراضيها ، وأن يقوم على مبادئ ديمقراطية محضة ؛ فوافقت الجمعية على اقتراحه . وفى الوقت الذى يصرح فيه الباندیت نهرو وزملاؤه

الزعماء الهندوس بأنهم لن يوافقوا مطلقاً على تحقيق مشروع الباكستان أو الدولة الاسلامية المنفصلة ، يصرح السيد جنة زعيم الرابطة الاسلامية بأن مشروع الباكستان قد غدا بالنسبة لمسلمى الهند مسألة حياة أو موت ، وأن المسألة الهندية لا يمكن أن تحل على أسس عادلة دائمة إلا بتحقيق هذا المشروع .

وما زال كل من الفريقين عند موقفه . على أنه يبدو أن حزب المؤتمر وإن كان قد ظفر فى الجولة الأولى باستبعاد مشروع الباكستان من دستور الهند الجديد ، يقع الآن من الناحية العملية فى مأزق حرج ، ولا يستطيع المضى فى مهمته مطمئنا . فقد رأت الجمعية التأسيسية من جانبها وكل أعضائها الحاليين من ممثلى حزب المؤتمر ، أن ترجئ البحث فى دستور الهند المستقبل إلى موعد آخر ، ليتسنى لنواب الرابطة الاسلامية والولايات المستقلة أن يشتركوا مع الجمعية فى وضعه إذا شاءوا ، ومن جهة أخرى فان بعض الزعماء المعتدلين من الهندوس يشيرون إلى حل وسط يمكن الأخذ به ، وهو أن تفصل بعض الولايات الهندية المسلمة فى وحدة سياسية مستقلة على أن يكون ذلك بموافقة الجمعية التأسيسية ، لا بموافقة الحكومة البريطانية ، وذلك تمشياً مع نظرية المؤتمر فى وجوب الأخذ بالمبدأ القومى العام .

ولسنا نعرف ماذا يكون موقف الرابطة الاسلامية من هذا الحل الجزئى . ولكن الذى لا ريب فيه هو أن أى حل للمسألة الهندية لا يحقق فيه أمانى الكتلة الاسلامية بصورة مرضية لا يمكن أن يقوم على أسس مستقرة . ومن العسير أن تغفل السياسة المستنيرة إرادة تسعين مليوناً من البشر .

محمد عبد الله عنان